المخاطر التشغيلية واثرها في ربحية المصارف التجارية

ماريا صفاء مهدي
الجامعة العراقية- كلية الادارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية
أ.م.د هزاع داود سلمان
جامعة الكتاب – كلية الادارية والمالية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

المخاطر التشغيلية واثرها في ربحية المصارف التجارية

Operational risks and their impact on the profitability of commercial banks

ماريا صفاء مهدي*
الجامعة العراقية/ كلية الادارة والإقتصاد

أ.م.د هزاع داود سلمان
جامعة الكتاب – كلية الادارية والمالية

Maria Safaa Mahdi*
Iraqi University/ College of Administration and Economic

Assistant Prof. Dr. Hazzaa Daoud Salman
Al-Kitab University - Faculty of Administration and Finance

تاريخ الاستلام: 2023/07/25 تاريخ القبول: 2023/08/15 تاريخ النشر: 2024/03/01

Published: 01/03/2024 Accepted: 15/08/2023 Received: 25/07/2023

المستخلص:

تعد المخاطر التشغيلية أحد أبرز العوامل التي تترك أثرها على الربحية وتجعل نتائج أعمال المصرف عرضة للخسارة في حال تجاوز حجم هذه المخاطر لحدود معينة، وذلك باعتبار أن المخاطر التشغيلية تشكل الصفة الملازمة للعمل المصرفي والذي تحكمه قواعد المخاطرة والمجازفة في سبيل الحصول على الربح. يهدف البحث إلى دراسة أثر المخاطر التشغيلية في ربحية المصارف التجارية العراقية الخاصة، وذلك من خلال بيان فيما إذا كانت كل من المخاطر التشغيلية تؤثر في ربحية المصارف التجارية العراقية، ومنه انطلقت مشكلة البحث بالتساؤل عن تأثير المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف التجارية في العراق، وعلى اساس هذا جاءت فرضية البحث التي تبين وجود اثر معنوي للمخاطر التشغيلية على ربحية المصارف التجارية العراقية. تم استخدام مقياس ليكرت الذي يعتمد على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما، حيث يستعمل لتحديد درجة الموافقة والاختلاف من خلال ابداء الرأي المحدد بخمس خيارات، والخاصة بالمخاطر التشغيلية في العراق وتحليل وتفسير النتائج من خلال تطبيق البحث على (العينة) للمدة 2010-2020. من ابرز نتائج البحث إن للمخاطر التشغيلية تأثير سلبي على أداء المصارف التجارية فكلما انخفضت مخاطر التشغيل من خلال ادارة وضبط المخاطر التشغيلية كلما ارتفعت ربحية المصارف التجارية، وهذا يؤكد على وجود علاقة عكسية بين المخاطر التشغيلية وربحية المصارف التجارية وذلك من خلال إدارة النظام الإداري وتوفير التدريب الجيد للعاملين والذي هو سبباً أساسياً في وقوع المصارف بالمخاطر التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التشغيلية، العمل المصرفي.

[1] بحث مستل من رسالة ماجستير

Corresponding Author: Maria Safaa Mahdi

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

Abstract:

Operational risks are considered one of the most important factors that have an impact on profitability and make the bank's business results subject to loss if the size of these risks exceeds certain limits, given that operational risks constitute the inherent characteristic of banking work, which is governed by the rules of risk and risk in order to obtain profit. The research aims to study the impact of operational risks on the profitability of Iraqi private commercial banks, through an indication of whether each of the operational risks affects the profitability of Iraqi commercial banks, and from it the research problem began by asking about the impact of operational risks on the profitability of commercial banks in Iraq, and on the basis of this came the research hypothesis that shows the existence of a significant impact of operational risks on the profitability of Iraqi commercial banks. A Likert scale was used, which depends on responses indicating the degree of approval or disapproval of a formula, as it is used to determine the degree of approval and disagreement by expressing the opinion specified with five options, related to operational risks in Iraq, and analyzing and interpreting the results by applying the research to (the sample) for the period 2010-2020. One of the most prominent results of the research is that operational risks have a negative impact on the performance of commercial banks. The lower the operating risks through management and control of operational risks, the higher the profitability of commercial banks.

Keywords: operational risks, banking.

المبحث الأول: منهجية البحث

المقدمة :

تعكس ربحية المصارف الصورة الواقعية للعملية الاستثمارية، وتشكل معياراً للحكم على مدى نجاح المصارف أو فشلها في حسن استخدام مصادر الأموال وتوظيفها، لذلك فإن المحافظة على تحقيق مستويات مرغوبة من الربحية المصرفية تحتل أهمية بالغة في السياسات الإدارية للمصرف.

تعد المخاطر المصرفية أحد أبرز العوامل التي تترك أثرها على الربحية وتجعل نتائج أعمال المصرف عرضة للخسارة في حال تجاوز حجم هذه المخاطر لحدود معينة، وذلك باعتبار إن المخاطر المصرفية تشكل الصفة الملازمة للعمل المصرفي والذي تحكمه قواعد المخاطرة والمجازفة في سبيل الحصول على الربح.

ونظرا للتحولات التي تشهدها بيئة العمل المصرفي وكثرة عملياته اليومية وحركات التكامل التي تشهدها الأسواق المالية العالمية نتيجة التطورات التي شهدتها الأسواق المالية والمصرفية نتيجة التوسع السريع في استخدام الوسائل الإلكترونية من قبل النظام المالي والمصرفي، مما ساعد على ظهور واحدة من أهم المخاطر المصرفية الموجودة في بيئة العمل المصرفي وهي المخاطر التشغيلية التي اعترضت عمل اداء المصارف التجارية مثل عمليات الاحتيال وضعف الأنظمة الإلكترونية أو الزيادة في درجة الخطأ المهني داخل المصارف، التي انجز عنها خسائر مالية كبيرة ، ولطبيعة العلاقة بين المخاطر التشغيلية والعمل المصرفي، وضعف أدوات إدارة المخاطر في المصارف التجارية العراقية مقارنة مع المصارف الأخرى ذات التجربة الرائدة، فإن ذلك قد فتح الباب أمام تساؤلات عديدة حول إمكانية تأثير المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف التجارية.

اهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية المشكلة التطبيقية التي تعالجها ،حيث تعد المخاطر التشغيلية من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها المصارف بشكل عام، وخاصة في العراق وما تتعرض له هذه المصارف من خسائر كبيرة من جرائها.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

- هل تؤثر المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف التجارية في العراق.

فرضية البحث:

يوجد أثر معنوي للمخاطر التشغيلية على ربحية المصارف التجارية العراقية.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر المخاطر التشغيلية في ربحية المصارف التجارية العراقية الخاصة، وذلك من خلال بيان فيما إذا كانت كل من المخاطر المالية والتشغيلية تؤثر في ربحية المصارف التجارية العراقية.

منهجية البحث

انطلاقا من مشكلة البحث واهدافاً فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام مقياس ليكرت الذي يعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما، والمقياس يستعمل لتحديد درجة الموافقة والاختلاف حول قضية ما يكون من خلال ابداء الرأي المحدد بخمس خيارات ، و قد تم الاستناد إلى البيانات و المعطيات المتوفرة و الخاصة بالمخاطر التشغيلية في العراق و كذلك الاحصاءات و النشرات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة في محاولة تحليل وتفسير النتائج من خلال تطبيق البحث على (العينة) للمدة 2010-2020 .

المبحث الثاني: الاطار النظري للمخاطر المصرفية وربحية المصارف

ظهرت المخاطر المصرفية بشكل عام والمخاطر المصرفية التشغيلية بشكل خاص بعد ظهور العولمة المالية وفتح الاسواق المالية لبعضها البعض وظهور ادوات واساليب تمويل جديدة، فقد احتلت مساحة كبيرة في المؤسسات التجارية والمالية التي هي غير قادرة عن الابتعاد عن المخاطر.

تعد المخاطر التشغيلية من أهم المخاطر المصرفية وما ينتج عنها من خسائر مالية ناتج هذا النوع من الخسائر الذي تتعرض له المصارف نتيجة المخاطر التشغيلية والتي لا تؤثر فقط على أصل من أصولها الملموسة، بل يتجاوز ذلك بتأثيرها على كل من سمعة المصرف ومركزها التنافسي مع المصارف الأخرى، فضلاً عن زيادة احتمالات انهيارها وعدم قدرتها على البقاء، لاسيما في الحالات التي يكون المصرف فيها قد تعرض إلى خسائر بليغة.

اولا: مفهوم المخاطر المصرفية

تخضع المصارف بشكل عام لمجموعة واسعة من المخاطر في عملياتها ، والتي يحتاج مدراءها إلى فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف الصحيح تجاهها من اجل ضمان نطاق المنافسة الدولية، وفيما يأتي بعض تعريفات جهات الاختصاص في المصارف للمخاطر.

يمكن تعريف المخاطر المصرفية بأنها عدم القدرة على تحقيق العائد وانخفاض القيمة السوقية للمصرف بسبب التغيرات في بيئة الأعمال ويتحدد الانخفاض في القيمة السوقية من خلال مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر الأداء. **(ال شبيب، 2012 :156)**

وعرفت ايضا بأنها كل سلوك أو التزام بالشك والريبة والتي تكون النتائج المتوقعة احتمالية الوقوع ، لأنه مرتبط بفكرة إمكانية الوقوع في خسائر غير مرغوب فيها في حال عدم وجودها ، فالخطر المصرفي مرتبط بالشك والاحتمال والتغيير والتحول وإمكانية الخسارة. **(عياش ،2007: 29)**

يستنتج أن مفهوم المخاطر المصرفية : تشير إلى احتمال أن يتكبد المصرف خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تجنب تذبذب العائد المتوقع عن استثمار معين.

1- مفهوم المخاطر المصرفية التشغيلية

من الصعب جداً العثور على تعريف كامل للمخاطر التشغيلية لتداخل أسباب هذا الخطر، وبالتالي كل المحاولات التي سعت لإيجاد تعريف للمخاطر التشغيلية كانت محاولات لتحديد هذه الأسباب، وكل الجهات التي أدت دوراً في البحث عن تعريف للمخاطر التشغيلية اكدت على ضرورة أن يتم تحديد هذه المخاطر بشكل منفصل من قبل كل مصرف، بسبب الاختلاف في عمل المصارف وطبيعة أعمالها وكذلك الاختلاف في البيئة المحيطة لكل مصرف على حدا، وفيما يأتي عرض مجموعة من التعاريف للمخاطر التشغيلية ومنها:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

التعريف الصادر عن لجنة بازل : هو أكثر استخداماً وانتشاراً للمخاطر التشغيلية، أذ يتم تعريف هذه المخاطر على أنها: "مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد (العمال) أو الأنظمة أو بسبب أحداث خارجية. وفي هذا المطلب سوف نغطي أهم مفاهيم المخاطر التشغيلية الأساسية. **(Basel committee, 2011: 2)**

كما عرفت بأنها "مخاطر تنشأ من التغيرات في نفقات التشغيل بشكل مختلف عن ما هو متوقعا، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة". **(غنيم، 2005 :82)**

وتعرف ايضاً بأنها "المخاطر الناجمة عن الضعف في الرقابة الداخلية للمصرف، أو ضعف مؤهلات الموظفين أو عدم كفاءة الأشخاص المسؤولين عن إدارتها ، كل هذا يمكن أن يؤدي إلى وقوع خسائر مالية نتيجة الاخطاء المرتكبة أو عدم اتخاذ الاجراءات المطلوبة في الوقت المناسب". **(ناولو،2022 :321)**

عرفها ايضاً معهد التمويل الدولي بأنها مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى مسبقا بموجب احتياطيات رأس المال الأخرى مثل مخاطر أسعار الفائدة ، وليس المقصود الاحتفاظ برأس المال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خيارا ضمن إطار عمل لجنة بازل ، بل هي جزء أساسي منه، وتنتج المخاطر التشغيلية عن تطور وتعقيد الخدمات المالية وزيادة استخدام التكنولوجيا وتوسع المصارف في ممارسة أنشطتها على المستوى العالمي بعد أن اقتصرت على المستوى المحلي. **(الشمري، 2013 :75)**

تنشأ المخاطر التشغيلية من احتمال حدوث تغييرات غير متوقعة في المجالات والمكونات ذات الصلة بالتشغيل، مثل الأخطاء المتعلقة بالموارد البشرية، من خلال عدم تحقيق الأداء الفعال كما هو مخطط ، والأخطاء والمخاطر التكنولوجية المتعلقة بأمن وسرية وسلامة المعلومات والمخاطر المرتبطة بالحوادث مثل الحرائق والزلازل والتخريب والمخاطر المرتبطة بالمخالفة أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة. **(صندوق النقد الدولي،2004: 7)**

من التعاريف السابقة يستنتج أن المخاطر التشغيلية هي مخاطر ناجمة عن العمليات اليومية للمصرف، والخسائر التي يتكبدها المصرف نتيجة أخطاء في تنفيذ العمليات لإهمال الموظفين أو ارتكاب الأخطاء أو ضعف الأنظمة الداخلية التي طورها المصرف، أو قد تكون ناجمة عن أحداث خارجية تؤثر على هياكل المصرف، مثل الأضرار البيئية والخارجة عن سيطرة المصرف .

2. نشأة المخاطر المصرفية التشغيلية وتطورها

تميزت البيئة المصرفية في السبعينيات بالاستقرار الذي نتج عن تضافر عدة عوامل ساهمت في تحقيقه، كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني والأعمال المصرفية التجارية، وكانت تعتمد بشكل أساس على تجميع الموارد والاقتراض، فضلاً عن ذلك فأن المنافسة المحدودة قد سهلت تحقيق ربحية كبيرة ومستقرة، وأن الهيئات التنظيمية كانت مهتمة بسلامة الصناعة المصرفية والتحكم في قوتها الخاصة بتكوين الأموال، فضلاً انخفاض حوافز التغيير والمنافسة. **(حماد، 2003 :194)**

تعد المخاطر التشغيلية موضوع حديث في المصارف، ولا تزال في المراحل الأولى من التطبيق، و يرجع ذلك إلى أن آثارها السلبية لم تكن واضحة في السابق، إذ أُشير اليها لأول مرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في اطار اتفاقية لجنة (بازل 2) عام 2007.**(بلعزوز واخرون، 2013 :33)**

إن التطور السريع للأنشطة والخدمات المصرفية وزيادة استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال والخدمات المصرفية الإلكترونية فضلاً عن زيادة اعتماد المصارف على جهات خارجية لتقديم خدمات معينة، الامر الذي ادى الى تزايد اهمية المخاطر التشغيلية ، إذ أصبحت محوراً أساسيا من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت اهتمام متزايد بها من قبل السلطات والهيئات الرقابية الدولية والمؤسسات المصرفية من أجل قياسها بالشكل الدقيق وتخصيص رأس مال مناسب لمواجهتها.

3. انواع المخاطر المصرفية التشغيلية

تختلف المخاطر المصرفية التشغيلية عن المخاطر المصرفية الأخرى من حيث طبيعتها وأقسامها المختلفة فمنها داخلية وخارجية، مباشرة وغير مباشرة، نظامية وغير نظامية، مالية واقتصادية ناتجة عن المخاطر الإدارية والأخطاء البشرية والاستراتيجية وغيرها من المخاطر، وهناك تقسيمات مهمة للمخاطر التشغيلية منها البيئة الخارجية، أو ما يسمى بالظروف أو الأحداث الخارجية كالمخاطر القانونية والسياسية والاجتماعية والبيئية والطبيعية، **ويمكن تقسيمها ما يأتي:**

أ. المخاطر التكنولوجية Technology risk :

يشير إليها باصطلاح مخاطر مشاكل النظام (Problem system risk) للتعبير عن المخاطر الناتجة عن العطل الذي يؤثر على الأنظمة الحاسوبية، وبعد التطورات التكنولوجية اصبحت أكبر من أن يفي هذا الاصطلاح بالغرض المطلوب لظهور المشاكل الأخرى التي ولدتها التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي ظهر اصطلاح المخاطر التكنولوجية للتعبير عن المخاطر الناتجة عن استخدام التقنيات الحديثة. **(عرب، 2004: 53)**

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

من أبرز أمثلة التكنولوجيا الحديثة (آلة الصراف الآلي والمصرف الناطق والصيرفة المنزلية التي تستخدم الهاتف والخدمات المصرفية الإلكترونية أو مصارف الويب وبطاقات MasterCard و Visa و National Express وأنظمة تحويل المالية المصرفية الإلكترونية والنظام السويفت وأنظمة تبادل المعلومات الإلكترونية) فضلاً عن المصارف المتنقلة التي تقدم خدماتها للمناطق المحرومة ولاسيما المناطق النائية والقرى. **(Cristina&Florentina,2005: 1537-1538)**

ويوضح مفهوم مخاطر التكنولوجيا بأنها (مزيج من نقاط القوة والمخاطر التي تولد الربح عند استغلالها وحصول مشاكل فشل تقني عند تبذيرها)، بمعنى إنها ميزة يجب استخدام التنافسية على أفضل وجه ممكن وبحذر خوفاً من الفشل الذي يولد تأثيراً عكسياً في حالة سوء استخدامها. **(Loader,2006: 30)**

على الرغم من الفوائد العديدة للتكنولوجيا في المصارف، فقد ولدت بعض المخاطر، إلا أن ثورة التكنولوجيا وفرت فرصة عظيمة للنفوس الضعيفة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم على حساب المصرف وعملائه، ويعود ذلك إلى إن المخاطر التكنولوجية التي تواجهها المصارف الناتجة عن التقدم التكنولوجي والصيرفة الإلكترونية كثيرة ومتنوعة ويصعب حصرها ولكن يمكن تقديم أهمها على النحو الاتي: -

- سرقة البيانات والمعلومات واستخدامها لسرقة الأموال، مثل تحويل الأموال من حساب حقيقي لحساب وهمي وسحب أرصدة من أشخاص ومؤسسات دون علم اصحابها وكذلك سرقة البرمجيات بطريقة غير مصرح بها واستخدامها في أعمال غير قانونية. **(Occ,2005: 2)**
- سرقة الأجهزة المملوكة للمصرف، إذ انتشرت هذه الظاهرة بعد انتشار تقنية النانو، حيث تلجأ شركات التكنولوجيا إلى تصغير الأجهزة عالية التقنية مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة باهظة الثمن التي يمكن حملها بسهولة ويسر، مما يجعلها عرضة للسرقة أو الضياع بسهولة.**(قاحوش،2000 :110)**
- تشويه وتدمير المعلومات بالتلاعب بالبيانات الأصلية وتزييفها من أجل الغش وزرع الأخطاء للحصول على نتائج ومعلومات خاطئة تؤدي إلى اتخاذ قرارات سيئة في ظل هذه المعلومات. **(Loader,2006:32)**
- الدخول غير القانوني (الاختراق) عن طريق دخول الأشخاص المصرح لهم الدخول إلى النظام (اختراق داخلي) أو عن طريق دخول أشخاص من خارج المنظمة ليس لديهم إذن بالدخول إلى النظام (اختراق خارجي). **(www.ffiec.gov,2009: 10)**

ب. **المخاطر القانونية Legal risk:**

ويقصد بها "المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب النقص أو الثغرات في مستنداته هذا يجعلها غير مقبولة قانونا، ويحدث ذلك عن غير قصد نتيجة قبول المستندات من العملاء، ويتضح لاحقاً أنها غير مقبولة لدى المحاكم". **(الصيرفي،2014: 64)**

ومنه يتبين إن المتعاقد الذي يخل بالالتزامات التي يلتزم بها وقت التعاقد ستعرضه لمخاطر قانونية، مثل تحمل الغرامات أو حرمان العقود المستقبلية، وهناك من يرى أن المخاطر القانونية هي (المخاطر المتعلقة بالقوانين والأنظمة الموجودة عندما يقدم المصرف خدمات مالية جديدة أو عند تنظيم المعاملات المالية. **(رزق،2006 : 44)**

يمكن تقسيم المخاطر القانونية إلى ثلاثة أقسام وكما يأتي(الوقائع العراقية، ايلول 2004، العدد3986):-

- القوانين والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية بالدولة، مثل قانون المصارف وقانون الاستثمار.
- التعليمات والقرارات الصادرة عن السلطة الرقابية والجهات الرقابية مثل تعليمات البنك المركزي مثل أسعار الفائدة وسعر الاحتياطي القانوني والتعليمات الرقابية.
- الأوامر والقرارات الصادرة عن الإدارة العليا للمؤسسة والتي تفسر وتنظم القوانين والتعليمات.

تتخذ المخالفات المصرفية أشكالاً عديدة منها(Pigott,2003:2):-

- مخالفة شروط الترخيص الاساسية المتعلقة بالأهداف والغايات التي أنشئ من أجلها المصرف.
- مخالفة الأحكام المتعلقة بمنح الائتمان والضمانات المتحصلة عنه.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

- مخالفة قوانين الرقابة والإشراف والتعليمات ذات الصلة سواء في مجال تجنب الاعمال التي يحضر على المصارف من مزاولتها أو في مجال الالتزام بأهم المؤشرات الرئيسية.
- مخالفة الحدود الدنيا للسيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان وكفاية رأس المال المحددة، نصا في تعليمات وأنظمة البنوك المركزية.
- عدم الالتزام بتعليمات تزويد البنوك المركزية بالمعلومات والبيانات المالية المطلوبة وفي الأوقات التي يحددها.
- عدم الالتزام بمبادئ ومحددات إعداد الحسابات الختامية للمصارف التي يحددها البنك المركزية، وبالأخص في توفير الديون المعدومة والفوائد المتعلقة وسياسات توزيع الأرباح.

وعلى اساس ما ذكر، عُدت المخاطر القانونية من أكثر المخاطر صعوبة في قياسها أو ضبطها نتيجة التطور المستمر للأحكام والقوانين وكثرة المحظورات التي يجد المصرف نفسه مرتكب أحدها. **(McCormick,2007:5)**

ج. **مخاطر الفساد الاداري والمالي Administrative and Financial Corruption :-**

يعرف الفساد الإداري بأنه (إساءة استخدام المنصب أو السلطة للحصول على ميزة توفر مكسباً مادياً أو قوة أو تأثيراً يحجب حقوق الآخرين على حساب القواعد أو اللوائح القائمة).**(سليمان، 2006: 32)**

وعرف ايضا بأنه (الفعل المبني على الوعد أو اعطاء منحة لموظف عام، بحيث يقوم هذا الموظف بالأخلال بواجباته تجاه المجتمع الذي يمثله). **(الشواربي،2007: 224)**

أما الفساد في المصارف فقد تم تعريفه بأنه (إهدار الاموال والخسارة وتحقيق الضرر على المصرف والمساهمين والمودعين وأفراد المجتمع بشكل عام)، **ومن اسبابه ما يأتي (الشواربي، 2007 :226):**

- تعيين المهام المهمة داخل المصرف، مثل تقديم الائتمان والتحقيق مع العملاء إلى عناصر تفتقر إلى الخبرة والمهارة وربما النزاهة.
- عدم المحاسبة للكوادر الذين تسببوا في انحرافات ائتمانية بشكل فوري، مما أدى إلى خسائر جسيمة بالنسبة للمصرف ولم يتم استبدالهم بكوادر مؤهلين أو ذوي خبرة أكثر، وعدم استخدام مبدأ الثواب والعقاب.
- عدم الالتزام بالضوابط والأنظمة الخاصة بإجراءات منح الائتمان والرجوع إلى المعلومات غير موثقة عند منحه.

د. المخاطر البيئية Environmental Risk

ويقصد بها المخاطر المحيطة التي يعمل فيها المصرف والتي تؤدي إلى توقف الأنشطة مثل الفيضانات والحرائق والإرهاب؛ هذه هي المخاطر الناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية أو نقاط الضعف في الأفراد والأنظمة أو حدوث الظروف الخارجية، إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمال عدم كفاية نظم المعلومات، ومخالفة انظمة الرقابة والاختلاس وما إلى ذلك، كل ذلك يؤدي إلى خسائر غير متوقعة تفتقر المصارف إلى الكفاءة للتحكم في التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يرتكبها الموظفون ،كما يجب على المصرف أن يستوعب السرقات التي يرتكبها موظفو المصرف أو عملاءه. **(حنفي،2002: 173)**

كما عُرفت على إنها "مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو الإخفاق في الإجراءات أو الخسائر التي يتسبب فيها الأشخاص أو الأنظمة أو الحوادث الخارجية". **(Dumontier&Durre,2005: 130)**

هـ. المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk

إن ما يتعلق بالمخاطر الاستراتيجية الناجمة عن عدم قدرة الإدارة على اتخاذ القرار الذي يؤدي في تحقيق مكاسب للمصرف أو تجنب المخاطر التي يتعرض لها المصرف عرفها hgfuq بأنها (المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر في إيراد المصرف ورأس ماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ القرارات وعدم القدرة على الاستجابة بشكل مناسب للتغيرات في القطاع المصرفي. **(الكراسنة،2006 : 37)**

مما تقدم يتضح بأن المخاطر الاستراتيجية ناتجة عن:-

- عدم تنفيذ قرارات الإدارة العليا.
- اتخاذ قرارات خاطئة من قبل الادارة العليا.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

- فشل الأهداف المنفذة في تحقيق الأهداف المحددة سابقاً.
- عدم وجود قاعدة بيانات تغطي المعلومات المطلوبة عند اتخاذ القرار.

و. المخاطر السياسية Political Risk

تعد القرارات الصادرة عن بعض الدول الكبرى أو مجلس الأمن أو المنظات الدولية والتي تفرض حصاراً اقتصادياً أو مقاطعة على دولة أو مؤسسة من تلقاء نفسها، في ظل ما يسمى بالعولمة الناتجة عن سيطرة إمبريالية، والتي تكاد تكون فريدة على العالم والمنظمات الدولية. **(خزعل،2012: 265)**

وبشكل عام تعرف هذه المخاطر على أنها "الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة لمخاطر وأحداث سياسية تتعلق بدولة معينة، مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف". **(ابو شعبان،2016 :40)**

ز. المخاطر الطبيعية physical risk

ويقصد بها "التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للظروف الطبيعية في الأنشطة التجارية والاقتصادية، أي الظروف الطبيعية: الفيضانات والحرائق والبراكين، الزلازل والعواصف الثلجية والأعاصير المدمرة والانهيارات الأرضية والسيول والإشعاع الضار والبرد الشديد، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على العمل، حيث يتمثل التأثير المباشر من خلال العرقلة أو منع وصول العاملين والجمهور على مقر المصرف وفروعه وعجز المصرف عن تقديم خدماته إليهم، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي قد تلحق بممتلكات المصرف وكذلك الخسائر ما يمكن أن يحدث للمصرف بسبب التأثير غير المباشر للمخاطر الطبيعية، مثل حدوث أزمات مالية وربما الكساد وانخفاض الأسعار، أو العكس، حدوث تضخم الذي يؤثر سلباً في كل حالات أنشطة المصرف". **(طه،2007 :122-123)**

ح. مخاطر السمعة Reputation Risks

وهي المخاطر الناتجة عن فشل أو عدم التوافق مع القوانين والقواعد أو أنها موجهة لمصادر أخرى، وتسبب هذه المخاطر ضرراً كبيراً للمصرف، لأن طبيعة عمله تتطلب الحفاظ على ثقة المودعين والمقترضين، وبصورة عامة في السوق ككل. **(موسى واخرون،2012: 327)**

وتنتج مخاطر السمعة في حالة يقدم فيها المصرف خدمات غير كفؤة، أو عدم الانتظام في ممارسته، ويرتبط بذلك سوء الإدارة وقلة النزاهة والعديد من السلوكيات غير المنضبطة مما يؤثر سلباً على أنشطة المصارف وأنشطتها. **(الشمري،2013 :60)**

تنشأ مخاطر السمعة بشكل أساس من الفشل في تشغيل المصرف بطريقة لا تتماشى معها الانظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم لكل مصرف لأن طبيعة عمل المصارف تقوم على السمعة الطيبة للمودعين والوكلاء. **(بلعزوز واخرون،2013 :126)**

4. طرق احتساب المخاطر التشغيلية من وجهة لجنة بازل 2

وفقاً لاتفاقية لجنة بازل 2، تعد المخاطر التشغيلية من المخاطر المهمة والمميزة التي تواجه العمل المصرفي، لذا يتطلب الاحتفاظ برأس مال لمواجهة خسائر متوقعة وناتجة عن تلك المخاطر.

بشكل عام، فإن الهدف من طرح المخاطر التشغيلية ليس زيادة رأس مال المصارف، بل التأكد من زيادة قدرتها على معالجة المخاطر التشغيلية والتعامل معها، وفيما يأتي أهم الاساليب والطرق الملائمة لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية الواردة في اتفاقية بازل 2، وهي كالآتي**(أبوكمال،2007: 50)**:

أ. أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach

وفقاً لهذا الاسلوب، يتم احتساب متطلبات رأس المال على أساس مؤشر واحد، وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، إذ يتم الوصول إلى رأس المال اللازم بحاصل ضرب إجمالي الدخل بنسبة ثابتة (ألفا)، والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الاسترشادية بنسبة (15٪)، ويحسب على وفق المعادلة الآتية:

متطلبات ر أس المال = متوسطات إجمالي الدخل لأخر ثلاث س نوات x ألفا.

$$KBIA = (\Sigma\ (GI1.... n * \acute{\alpha}))/n$$

إذ أن: KBIA متطلب رأس المال، GI: الدخل الاجمالي السنوي لأخر 3 سنوات

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

n : عدد السنوات، a : النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15 % .

تعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً نظراً لسهولة وبساطة تكلفة القياس من خلال استخدامه، لكنه يحمل المصرف حجم أكبر من متطلبات رأس المال لكون النسبة ثابتة (ألفا) واحدة ولا تتغير حسب نوع الخدمة أو المنتج كما في الاسلوب الثاني، إلا إنه ونظرا لبساطته وانخفاض تكلفة استخدامه، فإنه يعد الاسلوب الأنسب للواقع المصرفي العربي بشكل عام. **(صندوق النقد الدولي،2004: 5)**

ب. الاسلوب المعياري Standardized Approach (SA)

يستند هذا الاسلوب الى تقسيم أنشطة المصرف إلى ثمانية خطوط أعمال ولكل خط عمل مؤشر خطر خاص به، وبذلك فإن من متطلبات تكلفة المخاطر التشغيلية لرأس المال تستند الى مجموعة من المؤشرات التي يتم احتسابها في ظل معامل بيتا(β) ، أي بمعنى أن رأس المال المخصص لتغطية المخاطر يتم حسابه لكل خط عمل، والتغطية الإجمالية هي حاصل جمع رؤوس الأموال المخصصة لتغطية خطوط الأعمال المختلفة المرجحة بالمعامل (βi).

(Lamarque. E,2005:74-89)

ويحسب على وفق المعادلة الآتية **(Basel,2011:5)**:

متطلبات رأس المال = [(متوسط أجمالي الدخل لكل وحدة عمل) x (بيتا لكل نشاط)] /3

$$KTSA = [\Sigma \text{ years 1-3 max (GI1-8 x ß 1-8)}]/3$$

أذ ان: KTSA: متطلبات رأس المال

GI: الدخل الاجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الانشطة الثمانية

B: النسبة الثابتة(بيتا)

ويتم احتساب متطلبات رأس المال على أساس عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات الأعمال)

وتصنف مصادر التعرض للمخاطر من قبل وحدات (الخدمات)المصرفية، وحسب الخدمات المصرفية المقدمة وفقا للجدول (1) الاتي:

جدول (1) مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب المنتجات المصرفية

وحدات العمل المصرفي	المنتجات الصرفية	المؤشر	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الاجمالي	ß1 = 18%
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الاجمالي	ß2 = 18%
الاعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الاجمالي	ß3 = 12%
	الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الاجمالي	ß4 = 15%
	المدفوعات والتسويات	الدخل الاجمالي	ß5= 18%
	خدمات الوكالة	الدخل الاجمالي	ß6= 15%
أخرى	خدمات ادارة الاصول	الدخل الاجمالي	ß7= 12%
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الاجمالي	ß8= 12%

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Sound Practices for the management and Supervision of Operational Risk,2011, p. 14.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

من الجدول (1) اعلاه يتضح لنا أن إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات الأعمال قد يكون سالباً (خسارة) وهذا سيؤدي إلى ان تكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة سالبة أيضاً، ولكنها ستضيف إلى متطلبات رأس المال لوحدات الأعمال الأخرى، والتي قد تكون إيجابية، فأن إجمالي متطلبات رأس المال بالنسبة لإجمالي وحدات العمل سيكون موجبًا، أما فيما كانت نتيجة دمج الدخل لجميع الوحدات سالبة، فأنه يتم استبعاد هذا العام من الاحتساب.

ج. الاسلوب القياس المتقدم Advanced Measurement Approach (AMA)

وفقاً لهذا الاسلوب، تعمل المصارف الكبيرة التي لديها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية)، وتعمل على المستوى الدولي وتتميز عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام اسلوب داخلي لتحديد وتقييم تعرض حجم المصرف للمخاطر التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها، وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدمًا من الاساليب السابقة وأكثر ملاءمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في المؤسسة المصرفية، ويعتمد تحديد متطلبات رأس المال بموجب هذا الاسلوب على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية من خلال نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل المصرف، إلا ان استخدام هذا النهج يتطلب موافقة واعتماد السلطة الرقابية، إذ تعتمد المصارف على بياناتها الإحصائية بناءً على خسائرها السابقة، حيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة الرقابية على الالية وتقييمها لقدرة المصرف على قياس وإدارة المخاطر. **(علي، 2007: 272)**

ثانياً: مفهوم الربحية المصرفية

1. مفهوم ربحية المصارف

يحتل مفهوم الربحية مكانة مهمة لمختلف الاعمال التجارية فأن الارباح هي الهدف الاساس التي تسعى إليها المؤسسات المالية والشركات، إذ يتم من خلالها قياس كفاءة العمل، فكلما زاد حجم الارباح زادت كفاءة المؤسسة وانخفضت المخاطر.

ويمكن تعريف الربحية التي يتم اشتقاقها من كلمتين هما الربح والقدرة، فالربح يعني الأداء التشغيلي وكفاءة المصرف، بينما القدرة تعني قوة المصرف على كسب الأرباح، فأن الربحية هي القدرة على استخدام شيء معين واستثماره بهدف الحصول على عوائد واستخدمها مرة أخرى.**(فهد واخرون،2020: 426)**

تعد الربحية النتيجة النهائية لأداء المصرف النهائي، والتي توضح اهم التأثيرات لسياسات وأنشطة المصرف، خلال السنة المالية، أذ أن العديد من العوامل لها تأثير على ربحية المصرف مثل التضخم، والسياسية المحاسبية ومستوى المنافسة العالي، فالربحية تعبر عن قوة المركز المالي للمصرف ومدى قدرته لتجنب أي خسارة ممكنة، أذ تركز الربحية على جميع الأرباح التي تم تحقيقها بالفعل وتركز أيضًا على معرفة حجم العوائد الفعلية والمحتملة. **(الكعبي والجبوري،2021: 152)**

يتم تحقيق هدف الربحية بناءً على أساس قرارين، الاول الاستثمار، والثاني التمويل ،إذ يقوم القرار الخاص بالاستثمار على قدرة المصرف في استخدام الأموال الفائضة المتاحة له في الفرص الاستثمارية التي يمكن أن تحقق له عائداً يكون اعلى من التكاليف المرجحة لهذه الأموال، ويمكن ان يحص عليها، إما من خلال الاقتراض من الخارج اي من مؤسسات التمويل في الأسواق المالية أو من خلال استخدام الاحتياطيات الاختيارية والأرباح المحتجزة التي يمتلكها، ويتوقف الاختيار بين هذين المصدرين دائمًا على العديد من العوامل أهمها مدى ملائمة مصدر التمويل ،فضلا عن قوانين الاحتياطي القانوني وعنصر المخاطرة التي قد يتم التعرض لها.**(عبد الرسول،2017: 387)**

2. مؤشرات الربحية في المصارف التجارية : : ويمكن ايجازها بالاتي:

- **معدل العائد على الموجودات (ROA) (محمد وراضي،2011: 48-58) :**

يوضح المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته في توجيه هذه الموجودات نحو فرص استثمارية مربحة، وتقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثمارهم لأموالهم ،ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الارباح المتحققة من هذه الموجودات، ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في التحليل المالي للربحية ،ويمكن التوصل الى معدل العائد على الموجودات من خلال المعادلة الاتية:

معدل العائد على الموجودات= صافي الدخل بعد الضريبة/ معدل اجمالي الموجودات×100 .

إذ إن: صافي الدخل بعد الضريبة= مجموع ايرادات العمليات-مجموع مصروفات العمليات- الضرائب

- **معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) (المومني،2013: 66) :** يوضح المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الارباح من توظيف الاموال، بهدف تعظيم ثروة المالكين، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فأنه يدل على قدرة إدارة المصرف على اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية،

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

- وهذا ما يسعى اليه المالكون، إذ يسعون دائما بمعرفة ما يتم تحقيقه من عائد على حق الملكية (رأس المال الممتلك) ويمكن التوصل الى معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة الآتية :

معدل العائد على حقوق الملكية =صافي الدخل بعد الضريبة /حقوق الملكية×100 .

إذ أن: حقوق الملكية = رأس المال المدفوع +الاحتياطات +الارباح

- **معدل العائد على الودائع(ROD) (Zayer et ai,2018:221) :**

يوضح المؤشر قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها بمختلف انواعها وتوظيفها في مختلف الانشطة الاستثمارية، ويتم احتسابها بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الودائع (جاري والتوفير والثابتة) ،ويمكن احتساب معدل العائد على الودائع من خلال المعادلة الآتية:

معدل العائد على الودائع= صافي الدخل بعد الضريبة/اجمالي الودائع ×100 .

المبحث الثالث: تحليل المخاطر التشغيلية واثرها في مؤشرات الربحية للمصارف عينة الدراسة

أ. مؤشر العائد على الموجودات (ROA)

يعد مؤشر العائد على الموجودات مقياس للأرباح المكتسبة لكل وحدة نقدية من الموجودات ،كما يعكس مدى كفاءة استثمار المصرف لموجوداته في توليد الارباح، كما إن ارتفاع هذا المعدل يدل على مجموعة من المؤشرات تتمثل في استخدام المزيد من الموجودات في استثمارات عالية الدخل أو ارتفاع معدلات الفائدة على الاستثمارات والقروض. **(العامري،2007: 17)**

السنة	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري
2010	% 1.4	% 1.4	% 1.26	% 0.47	% 2.26
2011	% 2.39	% 3.4	% 1.35	% 0.15	% 3.28
2012	% 1.93	% 3.4	% 4.57	% 0.44	% 7.26
2013	% 1.82	% 3.1	% 2.56	% 0.43	% 6.07
2014	% 1.52	% 0.6	% 1.48	% 0.47	% 4.42
2015	% 0.86	% 0.9	% 0.78	% 0.93	% 1.21
2016	% 1.58	% 2.2	% 4.05	% 1.07	% 0.73
2017	% 0.56	% 7.5	% 0.47	% 0.10	% 0.70
2018	% 0.37	% 0.25	% 1.52	% 0.22	% 0.10
2019	% 0.64	% 11.2	% 1.35	% 0.4	% 0.87
2020	% 14.0	% 0.32	% 4.3	% 0.3	% 0.28
المتوسط الحسابي	% 2.46	% 3.12	% 2.15	% 0.45	% 2.47

الجدول(2) مؤشر العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة وللمدة (2010-2020)

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من(2010-2020)

يقاس من خلال المعادلة الاتية (weaver& Weston,2008: 214):

يقاس من خلال المعادلة الاتية: معدل العائد على الموجودات= صافي الربح/ مجموع الموجودات×100.(weaver& Weston,2008: 214)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

يبين الجدول (2) نتائج تحليل مؤشر العائد على الموجودات وقد شهد تقلبات واضحة للمصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة وللمدة من (2010-2020)، إذ سجل أعلى نسبة في مصرف بغداد في عام 2020 بلغت (14.0%)، بينما سجل أدنى نسبة في عام 2018 بلغت (0.37%)، أما مصرف الشرق الاوسط فقد سجل أعلى نسبة في عام (2019) بلغت (11.2 %) ،أما أدنى نسبة كانت عام (2014) بلغت (0.6%)، وعن مصرف الاهلي العراقي فقد سجل أعلى نسبة في عام (2012) وبلغت عام 2016 بلغت(1.07%) ،أما أدنى نسبة في عام (2020) بلغت (0.3%) ،في حين سجل مصرف الخليج التجاري أعلى نسبة في عام (2012) بلغت (7.26%)، وسجل أدنى نسبة في عام (2018) بلغت(0.10%) ، إذ كلما ارتفعت النسبة دل على ان المصرف يحقق ارباحا جيدة ،وكلما انخفضت النسبة دل على انخفاض كفاءة المصرف في استثمار موجوداته مما يحقق ارباح ضعيفة .

أما فيما يتعلق بمتوسط العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة فقد سجل مصرف سومر أدنى متوسط وهو (0.45 %)، وهي نسب منخفضة ويعزى سبب ذلك إلى الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، في حين سجلت باقي المصارف متوسطات للعائد على الموجودات جيدة نسبيا وبلغ أعلى متوسط (3.12%) في مصرف الشرق الاوسط ،يليه مصرف الخليج والذي سجل (2.47%)، ومن ثم مصرف بغداد الذي سجل (2.46%)، ثم المصرف الاهلي العراقي والذي سجل (2.15%) كما موضح بالشكل البياني (1).

.

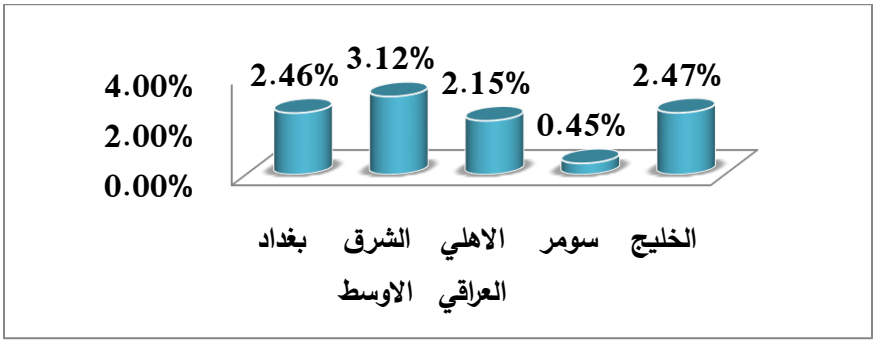

الشكل (1) متوسطات العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2) بمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

ب. مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقيس هذا المؤشر العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية ،وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين في المصارف الاخرى. **(تيم،2009: 52)**

والجدول (3) يبين لنا مؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020).

الجدول(3)مؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2020)

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري
2010	% 10.37	%11.9	% 2.55	% 0.75	% 9.12
2011	% 13.13	% 15.3	% 2.75	% 0.27	% 9.06
2012	% 10.86	% 14.9	% 11.77	%1.17	% 17.29
2013	% 9.69	% 11.8	% 9.86	% 1.10	% 13.59
2014	% 8.89	% 1.3	% 4.2	% 1.04	% 9.50

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

2015	%2.08	% 2.3	% 10.3	% 1.62	% 2.97
2016	% 7.15	% 4.8	% 9.7	% 1.66	% 1.84
2017	% 2.21	% 0.2	% 2.0	% 0.18	% 1.31
2018	% 1.55	% 0.9	%2.91	% 0.36	% 0.18
2019	%2.66	% 0.72	% 4.5	% 0.4	% 1.28
2020	% 7.25	% 0.79	% 11.7	% 0.5	% 0.48
المتوسط الحسابي	% 6.89	% 5.90	% 6.56	% 0.82	% 6.05

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من(2010-2020)

يقاس من خلال المعادلة الاتية: معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/ حق الملكية×100.(Ross& Westerfield,2006:65)

يبين الجدول(3) نتائج تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية التي قد سجل نسب متفاوتة إلى حد كبير للمصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة للمدة من (2010-2020)، إذ سجل مصرف بغداد أعلى نسبة عام (2012) بلغت (10.86%)، أما أدنى نسبة سجلها عام (2018) بلغت (1.55 %)، أما مصرف الشرق الاوسط فقد سجل أعلى نسبة عام (2011) بلغت (15.3%)، أما أدنى نسبة كانت عام (2017) بلغت (0.2%)، بينما قد سجل مصرف الاهلي العراقي أعلى نسبة في عام (2012) بلغت (11.77%)، وأدنى نسبة في عام (2017) بلغت(2.0%)، في حين قد سجل مصرف سومر أعلى نسبة في عام (2016) بلغت(1.66%)، وأدنى نسبة في عام (2017) بلغت(0.18%)، أما مصرف الخليج فقد سجل أعلى نسبة عام (2012) بلغت(17.29%)، وأدنى نسبة في عام (2018) بلغت(0.18%)، فكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر لدى المصارف فان ذلك يؤدي إلى تحقق ارباحا جيدة للمالكين، والعكس صحيح فكلما انخفضت النسبة فان هذا يدل على أن المصرف غير قادر على توزيع المزيد من الأرباح على المالكين.

فيما يتعلق بمتوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة فقد سجل مصرف سومر ومصرف الشرق الاوسط أدنى متوسط وهو (0.82 %،5.90 %) على التوالي، وهي نسب منخفضة مما يدل على انخفاض العوائد المالية لهذه المصارف مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة نتيجة ضعف قدرة هذه المصارف في توظيف الاموال، في حين سجلت باقي المصارف متوسطات للعائد على حقوق المالكين جيدة نسبيا وبلغت أعلى المتوسطات (6.89%) في مصرف بغداد يليه مصرف الاهلي العراقي والذي سجل (6.56 %) ،ثم مصرف الخليج التجاري والذي سجل (6.05%)، كما موضح بالشكل البياني(2).

الشكل (2) متوسطات العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2020)

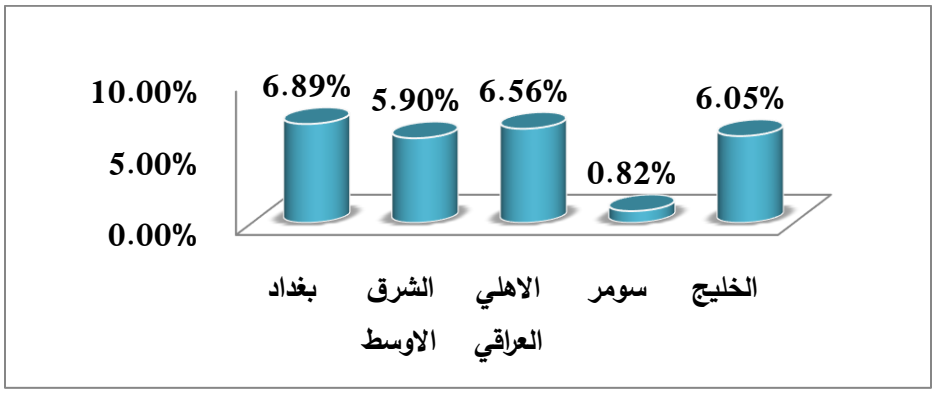

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ج. معدل العائد على الودائع (ROD)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الارباح من الودائع، وقدرته على المنافسة للحصول على الأموال التي ينجح في الحصول عليها ،ويقيس نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المستحق للمصرف بعد دفع الضرائب، ويمكن اعتباره بأنه السعر أو تكلفة جذب الودائع، فإذا اصبح المصرف اكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة تصبح قيمة الودائع اعلى من قبل. **(آل علي،2002: 300)**

والجدول (4) يبين لنا مؤشر العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020).

الجدول(4)مؤشر العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة وللمدة (2010-2020)

السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري
2010	% 1.69	% 2.17	% 2.20	% 1.49	% 3.24
2011	% 2.99	% 3.65	% 3.29	% 0.49	% 5.36
2012	% 2.39	% 3.94	% 9.95	% 1.14	% 11.83
2013	% 2.30	% 3.78	% 3.85	% 1.27	%11.37
2014	% 1.86	% 1.01	% 2.05	% 1.45	% 7.94
2015	% 0.63	% 1.63	% 0.85	% 3.92	% 2.40
2016	% 2.56	% 3.25	% 15.86	% 5.58	% 1.37
2017	% 0.82	% 1.32	% 1.60	% 0.45	% 1.59
2018	% 0.53	% 0.25	% 4.16	% 1.13	% 0.25
2019	% 0.87	% 0.49	% 3.18	% 1.61	% 2.38
2020	% 1.88	% 1.33	% 12.91	% 1.96	% 3.67
المتوسط الحسابي	% 1.68	% 2.07	% 5.45	% 1.86	% 4.67

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من(2010-2020)

يقاس من خلال المعادلة الاتية: معدل العائد على الودائع=صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الودائع×100 . (فهد،2009: 60)

يبين الجدول(4) نتائج تحليل هذا المؤشر التي سجل نسب متقلبة إلى حد كبير للمصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة للمدة من (2010-2020)، إذ سجلت أعلى نسبة في مصرف بغداد في عام (2011) بلغت(2.99 %) ،بينما سجل أدنى نسبة في عام (2018) بلغت(0.53%)، أما مصرف الشرق الاوسط فقد سجل أعلى نسبة في عام (2012) بلغت(3.94 %)، وأدنى نسبة عام (2018) بلغت(0.25%)، في حين سجل مصرف الأهلي العراقي أعلى نسبة عام (2016) بلغت(15.86%)، وأدنى نسبة عام (2015) بلغت(0.85%)، في حين سجل مصرف سومر أعلى نسبة عام (2016) بلغت(5.58%)، وأدنى نسبة عام (2017) بلغت(0.45%)، أما مصرف الخليج فقد سجل أعلى نسبة عام (2012) بلغت(11.83%)، وأدنى نسبة عام (2018) بلغت(0.25%).

مما سبق، نستدل انه كلما كانت النسبة مرتفعة دل ذلك الى كفاءة استخدام المصارف المذكورة للودائع في منح قروض مربحة قياسا بباقي مصارف عينة الدراسة، وعندما تنخفض النسبة فأن ذلك يعني عدم قدرة المصارف المذكورة على الاحتفاظ بعملائها.

أما بالنسبة لمتوسطات العائد على الودائع فقد سجل مصرف بغداد ومصرف سومر أدنى متوسط للعائد على الودائع خلال مدة الدراسة والتي بلغت(1.68 %،1.86 %) على التوالي، أما مصرف الشرق الاوسط والخليج فقد سجلا متوسط للعائد على الودائع بلغت(2.07 %،4.67 %) على التوالي، وهي نسب مقبولة نسبيا، أما أعلى متوسط لمعدل العائد على الودائع فقد سجله مصرف الاهلي العراقي والذي بلغ(5.45 %)، ويعد هذا المتوسط مؤشر جيد للاستثمار الناجح من الاموال المتمثلة بالودائع وستصبح هذه الاموال أكثر قيمة من ذي قبل، كما يوضح الشكل البياني (3).

الشكل (3) متوسطات العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة خلال المدة(2010-2020)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

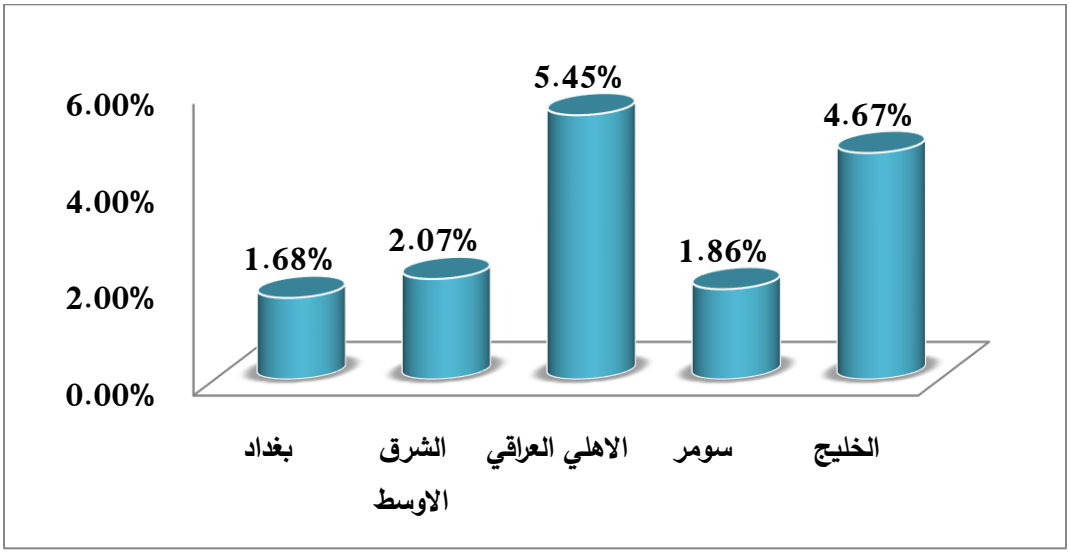

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ثانيا: اثر المخاطر التشغيلية على مؤشرات الربحية

تم توزيع استمارات الاستبيان على مفردات عينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف سومر التجاري)، وكان عدد الاستمارات التي تم توزيعها (100) استمارة استبيان على المصارف الخمس عينة الدراسة بواقع (20) استمارات استبيان لكل مصرف وبعد جمع استمارات الاستبيان تبين أن الصالح منها للتحليل (94) استمارة وبنسبة استرجاع بلغت (94%)، وعلى وفق مقياس ليكرت **(Likert)** الخماسي.

تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss Science Statistical Package For Social) .(الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية)

تم بناء استمارة استبيان حول (دور المخاطر التشغيلية في الأداء المصرفي للمصارف واثرها على ربحية المصارف) وتكونت الاستمارة من عدة محاور :-

1. ماهية المخاطر التشغيلية ويتكون من (7) تساؤلات.

جدول(5) محور ماهية المخاطر التشغيلية

ت	التساؤلات
1	من مسؤولية الإدارة العليا في المصرف تأسيس ثقافة فاعلة ومتينة لإدارة المخاطر التشغيلية داخل المصرف وتطبيقها من قبل موظفين المصرف.
2	تتمكن إدارة المخاطر في المصرف من معرفة مصادر وأسباب حدوث المخاطر التشغيلية.
3	يلقى معظم العاملين دورات تدريبية لأدراك وتحديد المخاطر التشغيلية.
4	تخضع المخاطر التشغيلية الموجودة في الخدمات والعمليات والأنظمة الجديدة لتدابير القياس والتقييم الملائمة.
5	يتيح التقييم الدوري لسياسات المصرف وإجراءاته أن تكون الإدارة العليا على اطلاع دائم ومسبق لكل التطورات فيما يخص المخاطر التشغيلية.
6	إن الإدارة العليا في المصرف عليها مراجعة واقرار المخاطر التشغيلية وحدودها المقبولة بشكل تفصيلي يوضح أنواعها ومستوياتها.
7	تعمل إدارة المصرف على تحديد وتحليل وتجنب المخاطر التشغيلية التي من المحتمل مواجهتها.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

2. المحور الثاني: المخاطر التشغيلية واثرها في ربحية المصارف

جدول (6) محور المخاطر التشغيلية واثرها في ربحية المصارف التجارية

ت	التساؤلات
1	في بعض الاحيان لا يتمكن المصرف من تلبية جميع احتياجات الزبائن مما يؤثر في تحقيق ربحية ذلك المصرف
2	يتعرض المصرف في بعض الاحيان ومن قبل العاملين فيه لسرقة برمجيات وتقنيات متقدمة أو أجهزة متطورة مما تؤثر على ربحية المصرف
4	يتعرض المصرف الى حالة من الاختراق مما يؤثر على أداء نشاطه المصرفي.

لقياس السلوكيات والتفضيلات يستعمل مقياس ليكرت في الاختبارات النفسية ، استنبطه عالم النفس (رينسيس ليكرت)، ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما، والمقياس يستعمل لتحديد درجة الموافقة والاختلاف حول قضية ما يكون من خلال ابداء الرأي المحدد بخمس خيارات، ومن هنا جاءت التسمية (مقياس ليكرت الخماسي). (https://5scale.net)

يعتمد مقياس ليكرت الخماسي لتحويل اجابات المستجوبين إلى أرقام كمية يمكن التعامل معها إحصائياً وكما مبين في الجدول (7) الآتي :

جدول (7) مقياس ليكرت

الإجابة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
درجة الإجابة	5	4	3	2	1

المصدر: اعداد الباحثة

3. الاتساق الداخلي لمحور المخاطر التشغيلية وأثرها في ربحية المصارف التجارية:

يتضح من الجدول (8) إن جميع أسئلة محور المخاطر التشغيلية وأثرها في ربحية المصارف التجارية لها معامل ارتباط قوي وعند مستوى الدلالة (0.01)، وكان أكبر معامل ارتباط والذي بلغ (0.868) للتساؤل الذي نصه "على الرغم من استخدام تقنيات متقدمة فإن المصرف يتعرض في بعض الاحيان إلى سرقة البيانات المتعلقة به أو بزبائنه مما يؤثر على أدائه" إما أقل معامل ارتباط والبالغ (0.818) فكان من نصيب التساؤل الذي نصه "يتعرض المصرف في بعض الاحيان ومن قبل العاملين فيه لسرقة برمجيات وتقنيات متقدمة أو أجهزة متطورة مما تؤثر على ربحية المصرف".

جدول (8) الاتساق الداخلي لمحور المخاطر التكنولوجية وأثرها في ربحية المصارف التجارية

ت	التساؤلات	معامل الارتباط
1	على الرغم من استخدام تقنيات متقدمة فإن المصرف يتعرض في بعض الاحيان إلى سرقة البيانات المتعلقة به أو بزبائنه مما يؤثر على أدائه.	0.868**
2	يتعرض المصرف في بعض الاحيان ومن قبل العاملين فيه لسرقة برمجيات وتقنيات متقدمة أو أجهزة متطورة مما تؤثر على ربحية المصرف.	0.818**
3	على الرغم من استخدام المصرف أساليب متقدمة للحفاظ على بيانات ومعلومات المصرف إذ يتعرض في بعض الاحيان لخسارة.	0.838**
4	في بعض الاحيان لا يتمكن المصرف من تلبية جميع احتياجات الزبائن مما يؤثر في تحقيق ربحية ذلك المصرف	0.828**

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

4. أراء المستجوبين لمحور المخاطر التشغيلية وأثرها في ربحية المصارف التجارية:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

يتضح من الجدول (9) أن المستجوبين أجابوا باتفق بشدة وبنسبة (42%) على التساؤل رقم 2 والذي نصه "يتعرض المصرف في بعض الاحيان ومن قبل العاملين فيه لسرقة برمجيات وتقنيات متقدمة أو أجهزة متطورة مما تؤثر على ربحية المصرف" إضافة عن أجابتهم عنه باتفق وبنسبة (33%).

جدول (9) أراء المستجوبين لمحور المخاطر التكنولوجية وأثرها في أداء المصارف التجارية

ت	التساؤلات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	على الرغم من استخدام تقنيات متقدمة فإن المصرف يتعرض في بعض الاحيان إلى سرقة البيانات المتعلقة به أو بزبائنه مما يؤثر على أدائه.	39	28	8	11	8
		42%	**30%**	**9%**	**12%**	**9%**
2	يتعرض المصرف في بعض الاحيان ومن قبل العاملين فيه لسرقة برمجيات وتقنيات متقدمة أو أجهزة متطورة مما تؤثر على ربحية المصرف.	39	31	9	10	5
		42%	**33%**	**10%**	**11%**	**5%**
3	على الرغم من استخدام المصرف أساليب متقدمة للحفاظ على بيانات ومعلومات المصرف إذ يتعرض في بعض الاحيان لخسارة.	39	30	7	11	7
		42%	**32%**	**7%**	**12%**	**7%**
4	يتعرض المصرف إلى حالة من الاختراق مما يؤثر على أداء نشاطه المصرفي.	37	31	11	10	5
		39%	**33%**	**12%**	**11%**	**5%**

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات استمارة الاستبيان.

5. الأهمية النسبية لتساؤلات محور المخاطر التكنولوجية وأثرها في أداء المصارف التجارية:

جدول(10) الأهمية النسبية لتساؤلات محور المخاطر التشغيلية وأثرها في ربحية المصارف التجارية

ت	التساؤلات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	على الرغم من استخدام تقنيات متقدمة فإن المصرف يتعرض في بعض الاحيان إلى سرقة البيانات المتعلقة به أو بزبائنه مما يؤثر على أدائه.	3.84	1.314	34.2	4
2	يتعرض المصرف في بعض الاحيان ومن قبل العاملين فيه لسرقة برمجيات وتقنيات متقدمة أو أجهزة متطورة مما تؤثر على ربحية المصرف.	3.95	1.195	30.3	1
3	على الرغم من استخدام المصرف أساليب متقدمة للحفاظ على بيانات ومعلومات المصرف إذ يتعرض في بعض الاحيان لخسارة.	3.88	1.277	32.9	3
4	يتعرض المصرف إلى حالة من الاختراق مما يؤثر على أداء نشاطه المصرفي.	3.9	1.192	30.6	2

المصدر / من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول (10) إن التساؤل رقم 2 والذي نصه " يتعرض المصرف في بعض الاحيان ومن قبل العاملين فيه لسرقة برمجيات وتقنيات متقدمة أو أجهزة متطورة مما تؤثر على ربحية المصرف" حصل على أعلى وسط حسابي والبالغ (3.95) وانحراف معياري منخفض والبالغ (1.195) مما جعل معامل الاختلاف يبلغ (30.3) وهو أقل معامل اختلاف بين اسئلة المحور وهذا ما أهله ليكون التساؤل الأول من حيث الأهمية النسبية.

مما سبق، نستنتج أن للمخاطر التشغيلية تأثير سلبي على ربحية المصارف التجارية فكلما انخفضت مخاطر التشغيل من خلال ادارة وضبط المخاطر التشغيلية كلما ارتفعت ربحية المصارف التجارية، وهذا يؤكد على وجود علاقة عكسية بين المخاطر التشغيلية وربحية المصارف التجارية وذلك من خلال ادارة النظام الاداري وتوفير التدريب الجيد للعاملين والذي هو سببا أساسيا في وقوع المصارف بالمخاطر التشغيلية.

الاستنتاجات

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

1. ظهور بعض المخاطر التشغيلية الحديثة التي تواجه عمل المصارف والتي لا يمكن تصنيفها الى ضمن المخاطر المصرفية ، وهذا ما جعلها من أكثر المخاطر التي تستوجب التحوط لها وتهيئة الوسائل الضرورية للاستجابة لأثرها.

2. للمخاطر التشغيلية تأثير سلبي على ربحية المصارف التجارية فكلما انخفضت مخاطر التشغيل من خلال ادارة وضبط المخاطر التشغيلية كلما ارتفعت ربحية المصارف التجارية، وهذا يؤكد على وجود علاقة عكسية بين المخاطر التشغيلية وربحية المصارف التجارية وذلك من خلال ادارة النظام الاداري وتوفير التدريب الجيد للعاملين والذي هو سببا أساسيا في وقوع المصارف بالمخاطر التشغيلية.

3. يدرك العاملون في القطاع المصرفي العراقي جيدا أثر المخاطر التشغيلية على ربحية المصرف، لذلك فأن ادارات المصارف تخضع المخاطر التشغيلية وبشكل مستمر للقياس والتقييم الملائمين وتدريب الكوادر المصرفية على تحديد هذه المخاطر والاحاطة لها.

4. من اسباب تعرض المصارف التجارية العراقية للمخاطر التشغيلية هو عدم تأسيس وحدات مستقلة لأداره وتحديد وقياس تلك المخاطر في الوقت المناسب واعداد تقارير بشكل منظم عن هذه المخاطر والتحوط لها.

5. تستعمل معظم المصارف التجارية العراقية أسلوب تقييم المخاطر أو التقييم الذاتي في تقييم وقياس المخاطر التشغيلية، ولكن هذا الاستعمال نظري لأنه من الناحية العملية يعد استعمال الأسلوب منقوصا وتشوبه العديد من الثغرات، لاسيما في ظل غياب دوائر مختصة بإدارة المخاطر وعدم توفر كوادر مختصة بإدارة المخاطر التشغيلية وعدم وجود إجراءات عملية للتحوط مقابل الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية لدى معظم المصارف.

6. لا تعتمد المصارف عينة الدراسة منهجاً محدداً لقياس المخاطر التشغيلية لذا فلا تعد أساليب القياس التي قدمتها لجنة بازل(2) مفهومة لدى اغلب العاملين في المصارف.

التوصيات

1. ضرورة تهيأة إدارات المصارف لمواجهة المخاطر التشغيلية المتعارف عليها والمستحدثة على حد سواء ،وايجاد الحلول الناجمة لمواجهة هذه المخاطر ، كون حجم أثرها غير معلوم وقد يكون كبير بطريقة غير متوقعة.

2. استمرار المصارف التجارية العراقية في تعزيز الفهم عن دور المخاطر التشغيلية واثارها على ربحية المصارف سوف ييسر سبل مواجهتها وخصوصا انها تعد من المخاطر المستمرة.

3. ضرورة استخدام أساليب أكثر تقدما لقياس المخاطر التشغيلية لغرض إدارة هذه المخاطر، أو لغرض التقييم الداخلي(الذاتي) لكفاية رأس المال وذلك بعد أخذ موافقة البنك المركزي العراقي.

4. يتعين على المصارف القيام بإنشاء إدارة فرعية أو وحدة مستقلة لإدارة المخاطر التشغيلية تعمل ضمن نطاق قسم المخاطر بالمصارف، تكون مهمتها الأساسية تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر التشغيلية والعمل على الحد منها والتخفيف من تأثيرها عن طريق التامين على بعض من انواعها، ورفع تقارير دورية بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية لمساعدتهم على إدارة المخاطر التشغيلية، على أن تتضمن هذه التقارير اقتراحات بالإجراءات التصحيحية اللازم اتخاذها.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

Arabic References:

ال شبيب، دريد كامل،2012 ، ادارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

أبو شعبان، رندة محمد سعيد، 2016 ، دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية :دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

أبو كمال، مرفت علي، 2007 الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

آل علي، رضا صاحب أبو احمد،2002، ادارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر، دار الفكر للتوزيع والنشر، عمان، الاردن.

ألشواربي ،عبد الحميد و محمد ،2007 ، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية و القانونية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر .

بلعزوز، بن علي واخرون،2013 ، ادارة المخاطر ،المشتقات المالية، الهندسة المالية،ط1 ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن.

حماد، طارق عبد العال ، 2003، إدارة المخاطر :أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة.

حنفي ،عبد الغفار، 2002 ، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

خزع، نضال صاحب، 2012، أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل 2 دراسة تطبيقية في بعض المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، الفصل الثالث، العراق.

رزق ، عادل، 2006 ، دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمار ، اتحاد المصارف ، بيروت ،لبنان .

سليمان، محمد مصطفى،2006 ، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .

الشمري، صادق راشد، 2013، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية ، دار اليازور، عمان ، الاردن.

صندوق النقد الدولي، 2004، ورقة بعنوان" ادارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها"، الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية ، القاهرة.

الصيرفي ،محمد عبد الفتاح، 2014 ، إدارة البنوك، ط 1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن .

طه، طارق ،2007 ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنيت ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، مصر.

العامري، محمد علي،2007 ، الإدارة المالية ، دار المناهج، عمان، الاردن.

عبد الرسول، هند ضياء،2017 ، تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف، دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية الخاصة بين إقليم كردستان ومحافظات الجنوب للمدة 2010-2016 ، مجلة كلية التراث ،المجلد3 ،العدد 28.

عرب، يونس، 2004، امن المعلومات-ماهيتها ،عناصرها ،استراتيجيتها، اتحاد المصارف ،عدد 281، نيسان.

علي ،احمد شعبان محمد ، 2007 ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية ،الدار الجامعية، الاسكندرية.

عياش ،زبير،2007، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي ام البواقي.

غنيم ،أحمد ،2005، الأزمات المصرفية والمالية، الأسباب... النتائج... العلاج، القاهرة.

فهد، سيف عادل واخرون،2020 ، قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية باستعمال نموذج العائد على حقوق المساهمين للمدة(2017-2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد12 ،العدد 29.

قاحوش ، نادر الفرد ،2000 ، العمل المصرفي عبر الانترنيت، الدار العربية للعلوم ، بيروت، لبنان.

الكراسنة ، إبراهيم ،2006 ، اطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاط ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي.

الكعبي، على احمد فارس و الجبوري ،زهراء خيون،2021 ، القدرة الائتمانية وتأثيرها في ربحية المصارف التجارية، دراسة على عينة من المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة2018-2005 ،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد 69.

محمد، حاكم محسن و راضي، حمد عبد الحسين ،2011 ، حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة،ط1 ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن.

موسى ،شقري نوري واخرون،2012 ، ادارة المخاطر، دار المسيرة، الاردن.

المومني ،غازي فلاح ، 2013، ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة،ط1 ،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

ناولو، محمد عادل،2022، أدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق،ط1، دار سوريا الفتاة للثقافة والعلوم ، حلب الجميلية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.1.2024.4

English References:

Basel, Switzerland, Committee on Banking Supervision (BCBS), 2011,Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk, February, available on,

Cristina&Florentina,2005,Titrade,Pavel, E-Banking-Impact risk security.

DUMONTIER &DUPRE,2005, Pilotage Bancaire : Les Normes IAS et la Réglementation BALE 2, EDITION REVUE BANQUE, Paris.

Kroszher , Randall, 2008 , Strategic risk managing an interconnected world , www.bis.org.

https://5scale.net

Lamarque, Eric, ,2005, Management de la banque : risquer, relation client, organisation. Paris, Pearson education.

Loader, David, Operation risk, Elsevier Ltd,USA, 1st Edition, 2006.

McCormick, Roger, 2007,legal risk – law & justice in a globalizing financial market, law & financial market review , July.

OCC ,2005, Small Entity compliance guide , www.occ.treas.gov.

Pigott, Hugh, 2003, Legal risk butter works, Journal of International banking & financial low.

Ross,Stephen A &Westerfild,Randolph W &Jordan,Bred Ford D, 2006, Fundamentals Of Corporate Finance , 7th Ed . Irwin McGrraw-Hill.

www.ffiec.gov.1o,2009 , Risk Management of Remote Deposit Capture.

Zayer, Ali Hassan, 2018, Jadoua, Mukhalled Hamza, Kazem, Nibras Jassim, Al-Dosari, Sadiq Hussain. Bank management. 1st edition. Al-Sisban House for Publishing and Distribution, Baghdad